2721 1198

مكافحة الفساد أولوية وطنية .. ولا حصانة لأحد

كتب - احمد النسور

لم تكن المرة الأولى التي يتعرض فيها جلالة الملك عبدالله الثاني إلى مكافحة الفساد واجتثاث جذوره منذ إن تسلم مقاليد السلطة عام ١٩٩٩ وكان من بين اولوياته تطوير الأردن ودفعه إلى الإمام ولكن بدون فساد وفاسدين .

وتمثل ذلك بحرص جلالته دائما على صورة الأردن على الساحة الدولية وبالحاجة الماسة للتأكيد للمستثمرين والمجتمع الدولي أن مساعي محاربة الفساد تتم بطريقة جدية من اجل جذب الاستثمارات إلى المملكة وبناء اقتصاد متين .

كما يحرص جلالته عند تكليف الحكومات على وضع موضوع محاربة الفساد على قمة أولويات الحكومة .

وجاء تأكيد جلالة الملك اول أمس أنه لا تهاون في مكافحة الفساد واقتلاع جذوره خلال لقائه رئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد المسؤولة عن اجتثاث هذا السرطان (...) وكان جلالته صريحا جدا عندما اكد إنه «لا خطوط حمراء أمام عمل هيئة مكافحة الفساد ولا حماية لفاسد في هذا الوطن».

وقال جلالته إن جميع مؤسسات الدولة، بما فيها الديوان الملكي، خاضعة لمساءلة هيئة مكافحة الفساد ونبه أن مكافحة الفساد بكافة أشكاله، وتحويل كل من تثبت إدانته بالفساد للقضاء، وتطبيق القانون على الجميع، أولوية وطنية وركيزة أساسية لتحقيق الإصلاح الشامل والتنمية المستدامة في مختلف المجالات.

واجمع مراقبون ومحللون على ان كلام جلالته واضح وضوح الشمس ولا يحتاج إلى تحليلات (...) وأكدوا إن تصريحات وتحذيرات جلالته وصلت إلى جميع الأردنيين بمن فيهم الذين في اعلى السلطة على أن الفساد سوف يقتلع وان منظومة الفاسدين مصيرها الملاحقة وتحويلها للقضاء .

ويعرف الفساد بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية وان كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد وخاصة السياسي التي تتنوع أشكاله .

ويعد أكثر الفساد شيوعاً : المحسوبية والواسطة والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب .

ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والدعارة إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى.

ووفق هيئة مكافحة الفساد فإن الهيئة نظرت خلال العام الحالي بـ (٨٩٠) قضية فساد في حين نظرت العام الماضي في(٨٣٤) قضية من خلال دائرة المعلومات والتحقيق التابعة لها .

وفي محاضرتين لرئيس الهيئة سميح بينو في جامعة الشرق الاوسط وكلية الدفاع الوطني الملكية ، اكد ان الهيئة حولت عدة قضايا ثبت وجود شبهات فساد فيها إلى الجهات القضائية المختصة.

وقال بينو ان القضايا التي تعاملت معها الهيئة توزعت بين الاخلال بواجبات الوظيفة بنسبة ١٦ ٪ والاحتيال ١٥ ٪ والمصدقات الكاذبة ١١ ٪ واستثمار الوظيفة ٨ ٪ والاختلاس والتزوير بنسبة ٤ و ٢ ٪.

واوضح ان الاردن من الدول المبادرة في جهود مكافحة الفساد على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية عندما بادر في عام ١٩٩٦ بانشاء مكافحة الفساد في دائرة المخابرات العامة، مضيفا ان اغلب الدول اتجهت الى إنشاء مؤسسات متخصصة لمكافحة الفساد على اعتبار ان أشكال الفساد أصبحت أكثر تعقيدا من قبل، وكذلك لتنفيذ نص المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دعت الدول إلى إنشاء اطر مؤسسية لمكافحة الفساد .

ولفت الى ان المملكة استكملت قوانين منظومة النزاهة الوطنية التي تشمل إضافة إلى قانون مكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٧ ، قانون حق الحصول على المعلومة في ٢٠٠٧ ، وقانون إشهار الذمة المالية في ٢٠٠٧ ، وقانون ديوان المظالم في عام ٢٠٠٨ .

ويقول رئيس هيئة مكافحة الفساد السابق الدكتور عبد الشخانبة ان اكثر انواع الفساد هو الفساد الإداري المتمثل بالواسطة والمحسوبية وعدم التقيد بالقوانين والانظمة.

واكد في تصريحات سابقة ان مهام هيئة مكافحة الفساد محاربة الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقا او تحق باطلا وتعتبر الواسطة في هذه الحالة فسادا يعاقب عليه القانون لانه اعتداء على حق الآخرين وعلى اسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وكان تحسن ترتيب الأردن في تقرير الشفافية الدولية العام الماضي إلى الترتيب٤٧ بعد ان كان في العام ٢٠٠٩ (٥٣) من اصل١٨٠ دولة وحقق المرتبة الخامسة بين الدول العربية عام ٢٠٠٨ في مجال مكافحة الفساد.

ويهدف عمل هيئة مكافحة الفساد إلى وضع وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية ومكافحة اغتيال الشخصية وتوفير تكافؤ الفرص والحفاظ على المال العام وتوعية المواطنين بمخاطر الفساد على خطط التنمية وتعزيز مبدأ النزاهة الوطنية وتكوين رأي عام حول الفساد.

وترى الهيئة ان افعال الفساد هي مجموعة من الجرائم المخلة بالوظيفة العامة كالرشوة والاختلاس واستغلال الوظيفة والجرائم المخلة بالثقة العامة كتقليد خاتم الدولة وتزوير النقد او سندات الدين والادوات المالية والجرائم الاقتصادية التي تلحق أضرارا بالمال العام والجرائم المخالفة للاتفاقيات الدولية.

وتؤكد الهيئة ان للفساد عدة اسباب اهمها عدم احترام القوانين وتدني الرواتب مع ارتفاع تكاليف المعيشة والفارق في الدخل بين القطاعين العام والخاص وانعدام الشفافية وانتشار الفقر وغياب اخلاقيات العمل وضعف معايير السلوك والضغوط الخارجية التي يمارسها اصحاب المصالح».

وتتمثل اثار الفساد في فقدان ثقة المواطن بالحكومة وبأجهزة الدولة والتأثير على الديمقراطية واضعاف سيادة القانون وتأخير التنمية السياسية والاضرار بمبادىء الحاكمية الرشيدة وضعف حجم الاستثمارات وتراجع المنح والمساعدات وضعف القيم الاخلاقية وانتشار الجريمة وشعور المواطن بعدم العدالة وانتشار الحقد والكراهية . ويرى محرر صحيفة الكترونية تهتم بقضايا مكافحة الفساد انه آن الاوان لإنشاء معهد للتدريب والتعليم لمكافحة الفساد لينخرط به جميع موظفي الدولة ليتدربوا على اليات جديدة في مكافحة الفساد وطرق كشفه .

وقال ان الحاجة الملحة لتأهيل جميع الذين يعملون بالسلك القضائي ومنهم المحامون للتعامل مع موضوعات الفساد المتنوعة .

واعتبر استاذ القانون معاذ ابوالعثم الفساد ظاهرة خطيرة لها اثار سلبية على جميع مناحي الحياة الامر الذي يبرز اهمية دور هيئة مكافحة الفساد في محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة .

واكد ان مكافحة الفساد مهمة وطنية يجب ان تتضافر فيها جهود الجميع ، مسؤولين ومواطنين .

ارتياح وترحيب واسع في العقبة لتوجيهات الملك حول مكافحة الفساد

كتب – رياض القطامين

عندما يأذن جلالة الملك عبدالله الثاني بإعلان الحرب على الفساد والمفسدين فليس من خيار أمام المجتمع الأردني بكافة أطيافه إلا أن يثور كزلزال هادر يهز أركان الفساد والمفسدين ما يؤكد أن اجتثاث الفساد يشكل ذروة سنام الإصلاح الشامل.

وعندما يضع الملك أقرب المؤسسات له «الديوان الملكي » في مرمى المكافحة وتحت طائلة المساءلة فان ذلك يعني أن الخطوط الحمراء قد محيت من القاموس إلى غير رجعة، وانه لا عذر لأحد عن المساهمة والمشاركة بالحرب المفتوحة على الفساد ، وليس هناك مكان للمرتجفين أو الخائفين فالأيادي المرتجفة لا تقوى على الإصلاح.

لقد كشف الملك الطريق واستطلع المحيط وأضاء المسار وقطع الخطوط أمام مراكب الفساد وأماط اللثام عن مسار جديد لإدارة مؤسسات واجهزة الدولة تمكنها من استعادة عافيتها وشفافيتها وإرساء مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي شفاف يعزز قدرات المؤسسات الرقابية في البرلمان والإعلام وحتى الأجهزة الأمنية وكافة دوائر الدولة.

فقد لاقى حديث جلالة الملك حول مكافحة الفساد ارتياحا واسعا في الأوساط الشعبية والرسمية في محافظة العقبة وسط ترحيب كبير بمستوى الصراحة والشفافية والوضوح التي اتسم بها حديث الملك عن الفساد وضرورة مكافحته وتجفيف منابعه.

لا يختلف اثنان على مكافحة الفساد بشتى أنواعه هي الخطوة الصحيحة للتصحيح يقول الرئيس التنفيذي لشركة كلين ستي بالعقبة المهندس حسن الوهداني.

وأضاف أن الرسالة الملكية واضحة ، ولا تحتمل التأويل ولا تحتاج إلى تفسير ، والمطلوب أن يدرك كل كل مواطن وكل مسؤول طبيعة مسؤولياته ومهامه فقد رسم ملامح الخارطة واخضع كافة مؤسسات الدولة للمساءلة بما في ذلك مؤسسة.

وقال المستثمر في قطاع الإسكان أنور خرينو ان شمولية الرسالة الملكية ووضوحها تعني ان المركب الأردني يسير في الاتجاه الصحيح فلا مجال للبيروقراطية او الإعاقة وليس من عذر لأحد فالمسؤولية جماعية ومصلحة الوطن العليا تعني مساهمة كافة أبناء الوطن في عمليات الإصلاح الشامل.

وأوضح المهندس سميح أبو عامرية مدير مديرية الشؤون البلدية في العقبة أن مكافحة الفساد تعني قطع دابر أي شكل من أشكاله وتحت أي مسميات ومحاسبة كل من تثبت إدانته بغض النظر عمن كان هو ومهما كان موقعه.

وأضاف أن الفساد هو الفساد مهما تقلبت أسماؤه وتغيرت أهدافه فما قل من الفساد او ما كثر منه هو ضمن دائرة الفساد ولا يجب ان يكون هناك تردد في تحويل الفاسدين والمفسدين الى القضاء فالرسالة الملكية في هذا الشأن جاءت على أعلى درجات الوضوح والصراحة فلا احد فوق القانون وليس هناك مُنصب محصن من الفساد وليس هناك جهة تحمي الفساد ايضا والفاسد مكانه ومصيره إلى القضاء النزيه.

وقال رئيس بلدية الديسه سعد الزوايده أن صراحة الملك عنوان بارز للإدارة الحديثة وان عبارة «توجيهات من فوق» التي شدد الملك على ضرورة الإقلاع عنها وحذر من استخدامها أكثر من مرة تعني انه ليس من مجال لأحد أن يختبئ بعباءة الملك ويستخدم عبارات التورية فالملك واضح في كلامه وضوح الشمس في رابعة النهار والوقت قد حان للتعامل بشفافية مع جميع ملفات الفساد لتعزيز ثقة المواطن بجدية الدولة في مكافحة هذه الآفة الخطيرة.

وقال الحاج عطا مشتهى احد تجار مدينة العقبة أن الكرة الآن في ملعب الجميع لكنه مطروحة أكثر السلطات الثلاث والأجهزة الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين كافة لمكافحة الفساد لتضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية والقانونية لمواجهة اكبر آفة قد تفتك في مؤسسات الدولة لذا على الجميع أن ينهض في التوعية بمخاطر آفة الفساد وان ذلك لا يتأتى إلا بتعزيز منظومة قيم العدل والنزاهة وسيادة القانون فكرا وتطبيقا في المجتمع عموما كما أن التركيز على ضرورة غرس هذه القيم النبيلة في أذهان طلبة المدار على مختلف مستوياتهم أمر غاية بالأهمية لتنشئة جيل مؤمن بالعدالة والنزاهة وحريص على مصلحة الوطن ومقدراته وتعزيز ثقتهم بقدرة مؤسسات الدولة على التصدى للفاسدين ومحاسبتهم وفقا للقانون.

وقال خالد القيسي ان ما انطوى عليه حديث جلالة الملك لرئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد، يؤشر بكل وضوح إلى أن المركب الأردني في الاتجاه الصحيح وعلى الأردنيين كافة أن يتعاطو ا مع توجيهات الملك بمستوى شفافيتها ووضوحها وجرأتها وان يكونوا سندا لهيئة مكافحة الفساد كما أن على الحكومة أيضا أن تمكن الهيئة من القيام بواجبها ودعمها بكل ما تحتاجه من إمكانيات فنية وإدارية وبشرية ليتسنى للجميع القيام بواجباتهم كما ليتسنى لهيئة مكافحة الفساد القيام بدورها ، بكل كفاءة واقتدار وتجسيد حلم الأردنيين كافة في قطع دابر الفساد وتجفيف منابعه وتكريس الشفافية وسيادة القانون الذي يشكل المرجعية الأولى والأخيرة للاردنيين.

المصري: الفساد نقيض الوطنية.. والنزاهة السبيل الوحيد لكسب احترام العامة

عمان - عماد عبد الرحمن

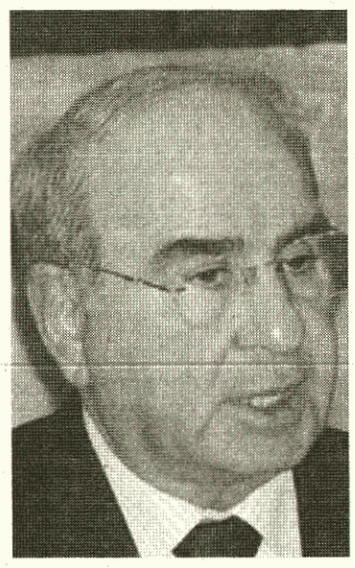

طاهر المصري

قال رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري «ان مفهوم المواطنة يجسد الهوية الأردنية الجامعة بكل تفاصيلها،باعتبارها هوية جامعة لا طاردة، ولم تكن غير ذلك عبر تاريخ الدولة ،التي نشأت كدولة عربية إسلامية شاملة جامعة».

واضاف ان «السبيل لبناء الدولة القائمة على التآلف والانسجام والمرشحة للتطور بنجاح هو سيادة أدائها المستند إلى منظومة المؤسسات والقانون،وبصورة فعلية لا غلبة فيها لأي أمر آخر على هذا المفهوم،وإلا فهي دولة بالاسم دون الفعل».

وأكد المصري خلال محاضرة في منتدى العصرية أول أمس،نظمت بالتعاون مع مؤسسة فلسطين الدولية،بعنوان«تجربتي في الحكم»، ان« النزاهة هي سبيل المسؤول العام لاكتساب شرف احترام العامة في حياته وحتى بعد مماته،وأن آفة الفساد وبكل أشكاله المالي والإداري والأخلاقي،هي أخطر أسباب السقوط على صعيد الأفراد والدول على حد سواء،وهي نقيض الوطنية التي تصبح مجرد ادعاء لا أكثر عندما يكون المدعي متورطا في الفساد بشكل أو بآخر».

وقال رئيس مجلس الأعيان « إن المصداقية في اتخاذ الموقف المعارض على أسس وطنية نزيهة لا على أسس مصلحية خاصة،صفة تكسب صاحبها احترام العامة وصانع القرار على حد سواء»،موضّحا ان«نظرة المسؤول صاحب القرار للشؤون العامة لا بد وان تكون شمولية وعادلة تراعي مصالح المجموع،أي ان يرى الغابة لا ان يرى الأشجار منفردة ،حتى يكون حكمه على الأمور عاما وعادلا وغير مرتبط بنظرة ضيقة،فالعدل سبيل القادة والرؤساء إلى قلوب شعوبهم ومرؤوسيهم وهو كفيل ببناء مجتمعات متماسكة عصية على الأزمات والتحديات».

وأوضح أن حسابات القوى العظمى والحاكم أينما كان ،تختلف عن حسابات الأفراد وأن بريق المصالح في فهم القوى العظمى يطغى على كل اعتبار آخر،بما في ذلك الشرعيات والأخلاق والعلاقات.

وقال» ان الوطن -قيمة عظمى- قبل أن يكون أرضا وماء وسماء وموجودات،وأن المواطنة بالتالي قيمة عظمى قبل ان تكون وثائق وأوراقا وما شابه،وأن العلاقة بين القيمتين... الوطن والمواطنة،يجب ان تكون علاقة وجدانية راسخة قوامها الإخلاص والوفاء والعطاء والحب وهذه شروط اكتمال المواطنة في كل زمان ومكان».

وأكد ان الحوار الموضوعي الراقي يفتح آفاق التفاهم ويقرب المسافات بين الأفكار سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد والجماعات أو حتى الدول،شرط أن يكون هدفه نزيها ودون مواقف مسبقة جامدة، مبينا أن العمل بصورته المجردة هو قيمة سامية يجب ان تحترم ،وان العمل الجماعي يعطي نتائج أكبر وأفضل من أي عمل فردي آخر شرط ان يكون الانسجام والتآلف هو سيد الموقف في العلاقة بين العاملين، ومن أمثلة ذلك «الدولة» فالعمل على مستوى الدولة لا بد وان يكون طابعه الانسجام والتآلف بين العاملين من جهة،والمتلقين من من جهة،والعاملين والمتلقين معا من جهة ثالثة،وإلا فالبديل هو الفوضى والفساد بكل أشكاله.

وحول تجربته السياسية تحدث المصري عن السياسة الخارجية الأردنية،كونه كان وزيرا للخارجية في أكثر من حكومة،وسفيرا في عواصم عالمية ،وقال «هيكل السياسة الخارجية للدولة الأردنية متأثر إلى حد كبير بالقضية الفلسطينية،لا بل ان القضية الفلسطينية كانت وما زالت محور السياسة الخارجية الأردنية،هذا الارتباط له أثره الكبير في طبيعة ونمط بناء الدولة الأردنية التي واصلت سياستها الخارجية عبر تاريخ الدولة ،بما يحاكي هذا الارتباط وبما يخدم قضية فلسطين».

وأوضح ان القضية الفلسطينية « ليست قضية قطرية بقدر ما هي قضية أمة ومقدسات ،وذلك نظرا لوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين،وارتباط ذلك بالوجدان الروحاني للعالمين الإسلامي والمسيحي بعامة والعرب خصوصا».

وقال «أن النسب الهاشمي للقيادة الأردنية يرتب عليها إلتزاما دينيا وقوميا وإنسانيا لدعم القضية الفلسطينية كجزء من التزامها تجاه قضايا العرب والمسلمين بعامة،وهذا فضلا عن العلاقة المباشرة بين الأردن وفلسطين بحكم التاريخ والجغرافيا والترابط الإنساني بين الشعبين الشقيقين».

وزاد المصري، السياسة الخارجية الاردنية وفي أعلى مستوياتها اتسمت بخصوصيات العمل على استشراف المستقبل وقراءة الواقع الإقليمي والدولي بصورة جيدة،مثلما اتصفت ومنذ عقود طويلة بالتوازن والحزم واللين معا،ومن المؤكد أن لذلك أثره الملحوظ في بناء قدرة الدولة على البقاء ومواجهة الأزمات والتحديات.

واعتبر المصري أن الشرعية الشعبية هي المطلب الذي ينوي تحقيقه، فخاض في العام ١٩٨٩ تجربة الانتخابات النيابية والتي نجح فيها، وصقلت لديه مفاهيم المطالب الشعبية.

واستلم المصري سدة رئاسة الوزراء بالعام ١٩٩١ والتي أقدم من خلالها على إصلاحات سياسية أهمها إلغاء الأحكام العرفية، وتقديم قوانين حزبية ومنظومة للعمل السياسي، والتي نودي بها آنذاك من قبل جلالة المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال.

وختم حديثه بالقول»ان الحق والحقيقة أقوى من كل نقيض لهما وان الحق لا بد وان يظهر مهما تجبّر الظلم والزيف والخداع،ما دام هناك من يعمل على إظهار الحق وبإصرار وثقة وايمان».

النائب النسور يحذر من اللعب بالنظام السياسي ويؤكد أن الملكية الدستورية دعوة مشبوهة

مادبا – هشام عزيزات

حذر النائب الدكتور عبدالله النسور من اللعب في النظام السياسي الاردني لان البديل على حد تعبيره هو اسرائيل منوها انه لا يوجد أي شيء نختلف عليه في هذا البلد لان الدين الحنيف لا يقبل الانقسام ولا العروبة تقره.

وقال في ندوة نظمها مركز شراكة من اجل الديمقراطية بعنوان «الاصلاحات الدستورية» ان اصلاح الخيمة الاردنية يتم من الداخل فالنظام يتجاوب معنا وملكنا ليس خصما ولا جلادنا مشدداً على أهمية سلامنا الاجتماعي وان تمر العاصفة بلا اضرار.

واكد ان الملكية الدستورية دعوة مشبوهة يريد لنا البعض ان ندخل في عالم لسنا مستعدين له متسائلاً هل نحن جاهزون ؟ هل النظام السياسي جاهز ؟ لنأخذ صلاحيات الملك ونعطيها للغير.

وقال في هذا الصدد انه لا وجود لتنظيمات سياسية تملك الجاهزية لتلقي هذه الصلاحيات ولا مجلس النواب لديه الجاهزية لاختيار رئيس وزراء اضافة الى عدم وجود وحدة رأي نجمع عليها.

واشار الى الاصلاحات المطلوبة يفترض ان تبدأ بالاشياء التوافقية وليست الخلافية مشيرا الى ان دستور ١٩٥٢ الذي يضم ١٣٠ مادة فيه شيء مختصر وعمومي لكنة بأقصى درجات التقدمية والعمق.

وبين ان الدستور مدار الحديث اكد هوية الدولة العربية وانها ذات سيادة وملكها لا يتجزأ وان الشعب الاردني جزء من الامة العربية ونظام الحكم نيابي ملكي وراثي.

وعرف الملكية الدستورية بأنها ببساطة تعني ان يتحول رأس الدولة الى رمز احتفالي لا سلطة له بحيث انه يترك صلاحياته لغيره قد يكون البرلمان او الحكومة او مزيج من صلاحيات الحكومة والبرلمان.

واستعرض عددا من المواد الدستورية التي تحتاج الى تعديل منها المادة ٤٥ التي اجازت لمجلس الوزراء ان يتولى مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد يعهد من تلك الشؤون الى شخص او افراد هيئة اخرى وهؤلاء بحسبة يصبحوا غير مسؤولين امام مجلس الوزراء.

كذلك طالب بتعديل المادة ١١١ التي اكدت الى انه لا تفرض أي ضريبة او رسم الا بقانون فيما الحكومات المتتالية عمدت الى اصدار العديد من الضرائب والرسوم بلا سند قانوني.

كذلك طالب بتعديل مدة رئاسة مجلس النواب التي تبلغ سنة واحدة والاكتفاء بأن يكون الانتخاب العام عاماً وسرياً ، واستبدال المجلس العالي لتفسير الدستور المكون من ٥ قضاة و ٤ اعيان الى محكمة دستورية تبتعد عن الهوى السياسي خصوصا وان تفسير الدستور يصبح دستورا.

واشار الى ضرورة تعديل المادة الدستورية التي اجازت للسلطة التنفيذية بغياب البرلمان ان تتحول الى سلطة تشريعية تسابق الزمن في وضع القوانين حتى انها استشرت في حكومتي علي ابو الراغب وسمير الرفاعي.

واكد اهمية تعديل الدستور في هذا المفصل لتصعب على مجلس الوزراء اصدار القوانين المؤقته.

وقال ان النص الدستوري الذي يعتبر خطاب الملك بأفتتاح البرلمان بياناً للحكومة بحاجة الى تعديل سيما وان هذا النص اتاح للحكومة ابتزاز النواب واحراجهم لان حجب الثقة يعني عدم الرضا عن خطاب العرش السامي ما يسهل على الحكومة الحصول على الثقة باريحية مطالبا بتعديل النص هنا لالزام الحكومة بان تتقدم ببيان وزاري دون اعتماد خطاب العرش بيانا لها.

وحول صحة النيابة طالب النائب الدكتور عبدالله النسور ان تكون الطعون في صحة نيابة النواب من صلاحية القضاء وليست من صلاحية مجلس النواب.

اما موضوع الثقة للحكومة فطالب ان يعدل الدستور لتحصل الحكومة على ثقة المجلس بواقع نصف زائد واحد في حين ان النص الحالي ان اسقاط الحكومة يتطلب حصولها على نصف المجلس زائد واحد يحجبون الثقة.

ودار حوار اشرف عليه رئيس مركز شراكة من اجل الديمقراطية مصطفى الحمارنه الذي تطرق الى احداث الساعة منها ما هو سياسي عام وتشريعي واحداث تدور في رحاب المنطقة.

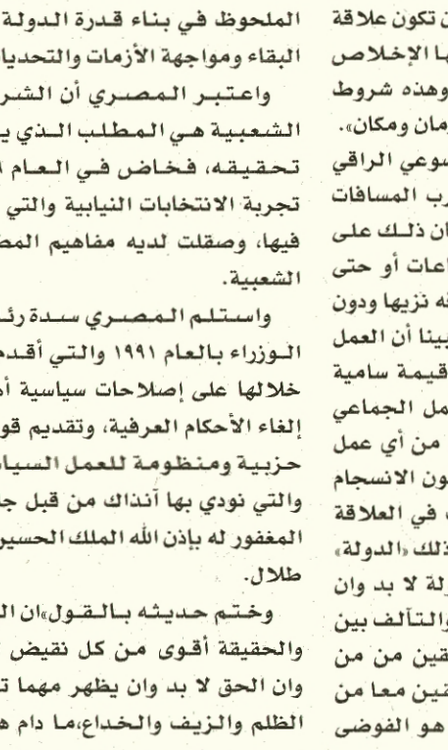

عبدالله النسور

2724 1200

المصري: الفساد نقيض الوطنية.. والنزاهة السبيل الوحيد لكسب احترام العامة

عمان - عماد عبد الرحمن

قال رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري «ان مفهوم المواطنة يجسد الهوية الأردنية الجامعة بكل تفاصيلها،باعتبارها هوية جامعة لا طاردة، ولم تكن غير ذلك عبر تاريخ الدولة ،التي نشأت كدولة عربية إسلامية شاملة جامعة».

واضاف ان «السبيل لبناء الدولة القائمة على التآلف والانسجام والمرشحة للتطور بنجاح هو سيادة أدائها المستند إلى منظومة المؤسسات والقانون،وبصورة فعلية لا غلبة فيها لأي أمر آخر على هذا المفهوم،وإلا فهي دولة بالاسم دون الفعل».

وأكد المصري خلال محاضرة في منتدى العصرية أول أمس،نظمت بالتعاون مع مؤسسة فلسطين الدولية،بعنوان«تجربتي في الحكم»، ان» النزاهة هي سبيل المسؤول العام لاكتساب شرف احترام العامة في حياته وحتى بعد مماته،وأن آفة الفساد وبكل أشكاله المالي والإداري والأخلاقي،هي أخطر أسباب السقوط على صعيد الأفراد والدول على حد سواء،وهي نقيض الوطنية التي تصبح مجرد ادعاء لا أكثر عندما يكون المدعي متورطا في الفساد بشكل أو بآخر».

وقال رئيس مجلس الأعيان « إن المصداقية في اتخاذ الموقف المعارض على أسس وطنية نزيهة لا على أسس مصلحية خاصة،صفة تكسب صاحبها احترام العامة وصانع القرار على حد سواء»،موضّحا ان«نظرة المسؤول صاحب القرار للشؤون العامة لا بد وان تكون شمولية وعادلة تراعي مصالح المجموع،أي ان يرى الغابة لا ان يرى الأشجار منفردة ،حتى يكون حكمه على الأمور عاما وعادلا وغير مرتبط بنظرة ضيقة،فالعدل سبيل القادة والرؤساء إلى قلوب شعوبهم ومرؤوسيهم وهو كفيل ببناء مجتمعات متماسكة عصية على الأزمات والتحديات».

وأوضح أن حسابات القوى العظمى والحاكم أينما كان ،تختلف عن حسابات الأفراد وأن بريق المصالح في فهم القوى العظمى يطغى على كل اعتبار آخر،بما في ذلك الشرعيات والأخلاق والعلاقات.

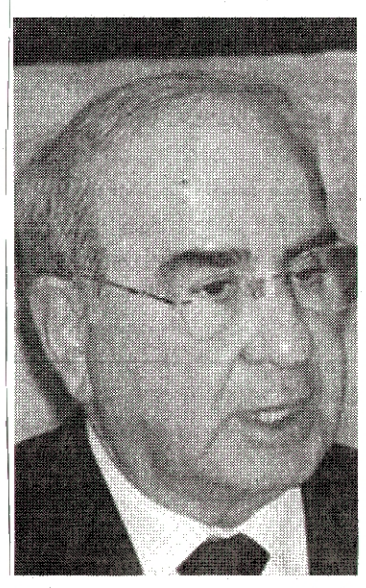

طاهر المصري

وقال» ان الوطن -قيمة عظمى- قبل أن يكون أرضا وماء وسماء وموجودات،وأن المواطنة بالتالي قيمة عظمى قبل ان تكون وثائق وأوراقا وما شابه،وأن العلاقة بين القيميتن... الوطن والمواطنة،يجب ان تكون علاقة وجدانية راسخة قوامها الإخلاص والوفاء والعطاء والحب وهذه شروط اكتمال المواطنة في كل زمان ومكان».

وأكد ان الحوار الموضوعي الراقي يفتح آفاق التفاهم ويقرب المسافات بين الأفكار سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد والجماعات أو حتى الدول،شرط أن يكون هدفه نزيها ودون مواقف مسبقة جامدة، مبينا أن العمل بصورته المجردة هو قيمة سامية يجب ان تحترم ،وان العمل الجماعي يعطي نتائج أكبر وأفضل من أي عمل فردي آخر شرط ان يكون الانسجام والتآلف هو سيد الموقف في العلاقة بين العاملين، ومن أمثلة ذلك «الدولة» فالعمل على مستوى الدولة لا بد وان يكون طابعه الانسجام والتآلف بين العاملين من جهة،والمتلقين من من جهة،والعاملين والمتلقين معا من جهة ثالثة،وإلا فالبديل هو الفوضى والفساد بكل أشكاله.

وحول تجربته السياسية تحدث المصري عن السياسة الخارجية الأردنية،كونه كان وزيرا للخارجية في أكثر من حكومة،وسفيرا في عواصم عالمية ،وقال «هيكل السياسة الخارجية للدولة الأردنية متأثر إلى حد كبير بالقضية الفلسطينية،لا بل ان القضية الفلسطينية كانت وما زالت محور السياسة الخارجية الأردنية،هذا الارتباط له أثره الكبير في طبيعة ونمط بناء الدولة الأردنية التي واصلت سياستها الخارجية عبر تاريخ الدولة ،بما يحاكي هذا الارتباط وبما يخدم قضية فلسطين».

وأوضح ان القضية الفلسطينية « ليست قضية قطرية بقدر ما هي قضية أمة ومقدسات ،وذلك نظرا لوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين،وارتباط ذلك بالوجدان الروحاني للعالمين الإسلامي والمسيحي بعامة والعرب خصوصا».

وقال «أن النسب الهاشمي للقيادة الأردنية يرتب عليها إلتزاما دينيا وقوميا وإنسانيا لدعم القضية الفلسطينية كجزء من التزامها تجاه قضايا العرب والمسلمين بعامة،وهذا فضلا عن العلاقة المباشرة بين الأردن وفلسطين بحكم التاريخ والجغرافيا والترابط الإنساني بين الشعبين الشقيقين».

وزاد المصري» السياسة الخارجية الاردنية وفي أعلى مستوياتها اتسمت بخصوصيات العمل على استشراف المستقبل وقراءة الواقع الإقليمي والدولي بصورة جيدة،مثلما اتصفت ومنذ عقود طويلة بالتوازن والحزم واللين معا،ومن المؤكد أن لذلك أثره الملحوظ في بناء قدرة الدولة على البقاء ومواجهة الأزمات والتحديات.

واعتبر المصري أن الشرعية الشعبية هي المطلب الذي ينوي تحقيقه، فخاض في العام ١٩٨٩ تجربة الانتخابات النيابية والتي نجح فيها، وصقلت لديه مفاهيم المطالب الشعبية.

واستلم المصري سدة رئاسة الوزراء بالعام ١٩٩١ والتي أقدم من خلالها على إصلاحات سياسية أهمها إلغاء الأحكام العرفية، وتقديم قوانين حزبية ومنظومة للعمل السياسي، والتي نودي بها آنذاك من قبل جلالة المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال.

وختم حديثه بالقول»ان الحق والحقيقة أقوى من كل نقيض لهما وان الحق لا بد وان يظهر مهما تجبّر الظلم والزيف والخداع،ما دام هناك من يعمل على إظهار الحق وبإصرار وثقة وإيمان».

◆